# المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر.

**خيرة لعيدي**

**طالبة دكتوراه تخصص قانون عقاري.**

**جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم.**

**الملخص:**

عرفت الجزائر أشكال عديدة من الديمقراطية أهمها الديمقراطية النيابية التي تسمح للشعب اختيار نواب عنه يمارسون السلطة باسمه وبالنيابة عنه. وأمام عجز هذه الآخيرة عن بناء نظام حكم تتاح فيه الفرصة لكل الفاعلين للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم، كان لابد من إيجاد آليات جديدة لدفع عجلة التنمية على المستوى المحلي وهو الأمر الذي تحقق بانتهاج ما يسمى بالديمقراطية التشاركية التي تعني مجموعة الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسات العامة، وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير الشأن العام. ومن هذا المنطلق نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر.

**الكلمات المفتاحية:**الديمقراطية التشاركية، المجتمع المدني، المواطن، التنمية المحلية.

## مقدمة:

لجأت الجزائر إلى الأخذ بنظام الديمقراطية التشاركية أو ما تسمى بالتساهمية أو التشاورية، نتيجة فشل الدولة وجماعاتها الاقليمية أو المحلية عن مواكبة التغيرات السياسية؛ الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها خلال العقدين الأخيرين، فأصبحت غير قادرة على تقديم المنتجات والخدمات بكفاءة وفعالية، وبما يتناسب أو يستجيب لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم هذا من ناحية. كما يعد العجز المادي للبلديات في الجزائر سبباً رئيسياً للجوئها لهذه الشراكة هذا من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك أكدت التجربة على أن عملية التنمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لن تنجح إذا اقتصرت على فئة بعينها. ومنه يمكننا القول بأن نجاح عملية التنمية المحلية حالياً بالجزائر يتطلب مساهمة جميع الفاعلين في المجتمع في صنع القرار المحلي الذي يتم اتخاذه في مجال التنمية المحلية. و بما أنه عمليا لا يمكن استشارة جميع المواطنين في آن واحد فانه يمكن الاستعانة بممثلين عن المجتمع الموسع و المنظم في جمعيات و تجمعات مختلفة تدعى بمنظمات المجتمع المدني، والتي تعتبر كحلقة وصل بين المواطن والدولة والعمود الفقري الذي يرتكز عليه المواطن من أجل طرح انشغالاته لدى السلطة.

وعليه فإن أساس عملية التنمية هو المجتمع المدني الذي يمثل المواطن لذلك لابد من اشراكه فعلياً في جميع السياسات العمومية. لأن الدولة وحدها أصبحت غير قادرة على وضع الحلول لجميع المشاكل التي يعاني منها المواطنين. ذلك ما يدفعنا إلى القول بأن عملية الشراكة أصبحت من الضروريات التي تبنى عليها السياسة العمومية.

**إذن من هذه المعطيات يمكن طرح إشكالية جوهرية مفادها كيف يمكن للمجتمع المدني باعتباره فاعل أساسي للديمقراطية التشاركية أن يساهم في التنمية المحلية بالجزائر ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية انتهجنا خطة ثنائية تتكون من مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية؛ والذي يتضمن مطلبين وكل مطلب ينقسم إلى فرعين. أما المبحث الثاني تناولنا فيه ماهية المجتمع المدني؛ والذي ينطوي هو الآخر على مطلبين وكل مطلب يتفرع إلى فرعين.

**المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.**

يمثل مفهوم الديمقراطية التشاركية أحد الآليات البالغة الأهمية في تحقيق التنمية المحلية، القائمة على أساس العمل الجماعي أي التعاون بين الدولة ومختلف الفاعلين الاجتماعيين، سعيها دمج المواطن في الحياة

السياسية وإعطاءه الحق في المشاركة في اتخاذ القرار ومتابعة مختلف المشاريع التنموية والمساهمة في تحقيقها، بهدف رسم سياسة عامة ناجعة وفعالة ملبية مختلف احتياجاته[1].

ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأنه أصبح اللجوء إلى الديمقراطية التشاركية مطلباً أساسياً في العديد من الدول ومنها الجزائر، ولمعرفة المزيد عنها قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول تناولنا فيه مفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية؛ أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى علاقة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية.

**المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.**

تمثل الديمقراطية التشاركية أحد الركائز الأساسية لتجسيد عملية التنمية على الصعيدين المحلي والوطني وذلك نظراً للأهمية البالغة التي تتسم بها باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها فتح الباب أمام جمهور المواطنين للاندماج في الحياة السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار، إذ تعد من المفاهيم الجديدة والحديثة المتعددة في استعمالاتها أخذت مسميات مختلفة كالديمقراطية المحلية، الشعبية[2].

ومنه، سنتحدث في هذا المطلب عن مفهوم الديمقراطية التشاركية (الفرع الأول)؛ ثم نعالج مفهوم التنمية المحلية (الفرع الثاني).

**الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية.**

تؤكد الدراسات أن الديمقراطية التشاركية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال ستينيات القرن الماضي، حيث: تبين أن مواجهة ظاهرتي الفقر والتهميش، كانت وراء تطبيقات الديمقراطية التشاركية، فمن خلال اعتماد أسلوب الحوار والتشاور مع المواطنين، بشأن تدبير الشأن العام، تم التوصل إلى صنع القرار الكفيل بمواجهة التحديات المطروحة محلياً. أسفرت هذه الدراسات على أن من شأن الديمقراطية التشاركية إيجاد نخبة محلية، من المواطنين العاديين، لها القدرة على إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة ومواجهة النخبة المهيمنة محلياً، المكونة من القوى الضاغطة وغيرها من الفاعلين الأخرين[3].

---

[1] – مغربي فريال، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية –المملكة المغربية نموذجاً–، مقال منشور بمجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 17، جوان 2018، ص 554.

[2] – مغربي فريال، نفس المرجع، ص 555.

[3] – سراغني بوزيد، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية، مقال منشور بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جانفي2016، ص 512.

وعليه، سنقوم في هذا الفرع بتحديد تعريف الديمقراطية التشاركية (أولاً)، ثم من هذا التعريف نستنتج خصائصها (ثانياً)، وأخيراً نوضح أهدافها (ثالثاً).

**أولاً: تعريف الديمقراطية التشاركية.**

قبل الولوج إلى تعريف الديمقراطية التشاركية، ينبغي التنويه إلى أن البرازيل تعتبر نموذج ناجح في مجال تطبيق هذا النوع من الديمقراطية. فالبرازيل هي أول الدول التي تأسست لهذا البرنامج خلال فترة السبعينات في مدينة مونتو أليغري، بعد ذلك تم اعتماده وتضمينه في الدستور البرازيلي عام 1988، ثم طبق فيما بعد في الدول الأوروبية خلال الثمانينات خاصة في بريطانيا وأطلق عليها بالديمقراطية التداولية، ثم جسدت في ألمانيا، بينما فرنسا فقد استعملت هذه الأخيرة مصطلح الديمقراطية الجوارية عبر إصدارها قانون 27 فيفري 2002[4] المتعلق بديمقراطية القرب، الذي اشترط خلق مجالس الأحياء بالمدن التي يتجاوز قاطنوها الـ (80000) نسمة. في أوربا الغربية، تعددت الدعوات إلى هذه الفكرة من هنا وهناك[5]، وكان من أبرزها الدعوة التي وجهها مؤتمر الاتحاد الأوربي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 8 و 9 مارس 2004، الذي أشار إلى أن:" الديمقراطية الأوربية في أزمة، وأن الديمقراطية التشاركية هي الحل، كما أنها تشكل قيمة مضافة لدول الاتحاد الأوربي، بإمكانها ضخ دماء جديدة في أوصال الديمقراطية الأوربية، تكمل الديمقراطية التمثيلية وتنمي التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعين". وهي نفس الفكرة التي أخذت بها الجزائر، والتي تعني أن الديمقراطية التشاركية في الجزائر لم تأت لإلغاء الديمقراطية التمثيلية، بل لتجاوز قصورها وعجزها عن التفاعل مع المعطيات الاجتماعية الجديدة[6].فالديمقراطية التشاركية في الجزائر لقيت تعزيزاً كبيراً من خلال دساتير التعددية الحزبية (دستوري 1989 و 1996)، التي منحت للمواطن الحق في تشكيل أحزاب سياسية، بعدما كان حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الواحد في الجزائر وذلك في ظل دساتير الأحادية الحزبية (دستوري 1963 و 1976).

ومنه لقد اختلفت وتعددت تعريفات الديمقراطية التشاركية، فالبعض تناول مفهوم المشاركة، والبعض الآخر تناولوا مفهوم الديمقراطية التشاركية، وبالتالي سنورد أهمها والمتمثلة فيمايلي:

---

[4] – مغربي فريال، المرجع السابق، ص 555.

[5] – سراغني بوزيد، المرجع السابق، ص 513.

[6] – لصلج نوال، الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قراءة في قانون البلدية رقم 11-10، مقال منشور بمجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 46، سبتمبر 2018، ص 197.

عرف المفكر السياسي سارتوري المشاركة على أنها:" شكل الحكم الذي يشارك الشعب من خلاله بكيفية مستمرة في الممارسة المباشرة للسلطة"[7].

أما الدكتور صالح زياني فلقد عرف الديمقراطية التشاركية بأنها:" مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة"[8].

كما عرفها الدكتور الأمين شريط على أنها:" شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم... كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك"[9].

وعليه نستنتج من هذه التعاريف أنها تركز على اشراك المواطن في الحياة السياسية بشكل دائم، بدل من الاعتماد على النواب المنتخبين وانتهاء دوره بمجرد انتهاء العملية الانتخابية. فالمواطن بفضل الديمقراطية التشاركية أصبح شريكا للإدارة في صنع القرار بعدما كانت الادارة تتخذ القرار بصفة انفرادية، أي تحول الفرد من مواطن سلبي لديه فقط الحق في الانتخاب إلى مواطن إيجابي وفاعل يشارك في صنع القرار. لكن مايعاب عليها أنها شكلت قطيعة مع الديمقراطية التمثيلية، الأمر الذي يتطلب إيجاد صيغة تعايش مشتركة بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية، مما يقودنا إلى تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها نوع جديد من أنواع الديمقراطية تركز على المواطن كعنصر فعال وشريك أساسي في عملية التنمية المحلية باعتباره الأقرب للإدارة المحلية والأعلم بهمومه ومشاكله، مع تكريس الربط التكاملي والتفاعلي مع الديمقراطية التمثيلية[10].

وفي نفس السياق، يعرف الباحثون الديمقراطية التشاركية بأنها:" المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية التي لها تأثير مباشر على حياتهم، بدلاً من الاعتماد الكلي، في هذه القضايا، على النواب

---

[7] – حمدي مريم، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2014–2015، ص 36.

[8] – زياني صالح، تفعيل دور العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة المفكر، العدد 04، أفريل 2009، ص53.

[9] – سويقات أمين، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية دراسة حالتي الجزائر والمغرب، مقال منشور بمجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17 جوان 2017، ص 244.

[10] – لصلج نوال، المرجع السابق، ص 195.

المنتخبين، وبالتالي: فإن هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة، حيث تكون فرص التواصل المباشر بين الجماهير أكبر[11].

**ثانياً: خصائص الديمقراطية التشاركية.**

تتفق التعريفات السابقة على أن من أهم خصائص الديمقراطية التشاركية مايلي:

1-المبادرة التشريعية للمواطنين كأحقيته في التصويت والمشاركة في مختلف القضايا والمشكلات.إذن فالديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوم الديمقراطية من أسفل أي؛ أنها تسعى لأن يشارك في صناعة القرار المواطن الذي سيتأثر مباشرة به.

2-الديمقراطية التشاركية تثري العملية الإخبارية، فهي مكملة للديمقراطية التمثيلية " النيابية" وليست بديلا عنها هذا من جهة ومساهمة في دمج المواطن وتعزيز دوره في الحياة السياسية من جهة أخرى[12].

3-تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين ونوابهم وبين المواطنين ومشكلاتهم، سعيا وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محلياً.

4- تلعب المجالس المحلية المنتخبة دوراً بارزاً في آليات تنفيذ الديمقراطية التشاركية.

**ثالثاً: أهداف الديمقراطية التشاركية.**

تهدف الديمقراطية التشاركية إلى تفعيل مساهمة المواطن في عملية صنع القرار، فهي عبارة عن قناة تصاعدية / تنازلية للتواصل بين السلطة والمواطن: يتم من خلالها تصعيد مطالب، احتياجات، رغبات وملاحظات المواطن إلى السلطة، كما تستعمل أيضاً لتعريف المواطن بوجهة النظر الحكومية وفلسفتها، حجم الإمكانيات المتوفرة، والإطار الاستراتيجي للعمل الحكومي، على عكس الديمقراطية النيابية التي تعمل في اتجاه واحد فقط مواطن / سلطة (نائب)، ولا يساهم فيها المواطن إلا بمناسبة الانتخابات[13].

دعت أوساط فكرية وسياسية غربية، منذ سنوات، لتطوير النظام السياسي، بالانتقال إلى تطبيق الديمقراطية نصف المباشرة، ومنهم من يدعو حتى إلى الديمقراطية المباشرة، فالمبررات التي كانت تساق لاستحالة تطبيقها، حسبهم، قد زالت في زمن ثورة المعلومات التي نعيشها بفضل الأنترنت، خصوصاً: بعد أن بدأت بعض الحكومات

---

[11] – سراغني بوزيد، المرجع السابق، ص 514.

[12] – مغربي فريال، المرجع السابق، ص 556.

[13] – سراغني بوزيد، المرجع السابق، ص 515.

ورؤساء الدول والوزراء التواصل مع مواطنيهم عبر البريد الالكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، فلم يعد جمع المواطنين في صعيد واحد وإعطائهم الفرصة لمناقشة قضاياهم يشكل استحالة زمنية ومكانية، فمن الممكن وبسهولة تامة، الآن لمواطني أي دولة مهما تفرقوا أن يناقشوا ويتبادلوا الآراء ويصوتوا على سياسات بلدانهم من خلال وسائل الاتصال الحديثة. من ناحية أخرى لم يعد للأحزاب ، البرلمانات، ومجالس الحكم المحلي نفس الأهمية القديمة، إذ أصبحت قياسات الرأي العام أكثر أهمية من البرلمانات من حيث قدرتها على التعبير عن آراء، اتجاهات وتفضيلات المجتمع السياسي، كما أصبحت وسائل الإعلام بكل أنواعها تناقش يومياً القضايا العامة، بعمق وجدية أكثر من البرلمانات نفسها: فتطرح الموضوعات الحساسة وتثير الإشكاليات المهمة وتقدم الاقتراحات والمبادرات، إلى جانب ممارستها دور الرقابة وكشف مواطن النقص والقصور في الأداء الحكومي[14].

إذن الديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوما للديمقراطية يأخذ بعين الاعتبار دور المواطن في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام، يتسم بالتفاعل بين المواطن والحكومات أو المنتخبين المحليين، فهي مكملة للديمقراطية التمثيلية، لكنها تتطلب تنظيم المواطنين في هيئات وروابط وجمعيات، تتولى عملية الاتصال وتعمل على بلورة الاحتياجات والمطالب: أي أن الديمقراطية التشاركية بحاجة لمجتمع مدني، وعلى قدر فاعليته ونشاطه تعطي الديمقراطية التشاركية ثمارها وتؤدي دورها في النظام السياسي[15]، والذي سنتطرق له في المبحث الثاني.

ومنه فإن الهدف الرئيسي للديمقراطية التشاركية هو محاولة تجاوز معوقات الحكم وخلق ديناميكيات تفاعلية جديدة بين الدولة والمجتمع، وتقديم تفسيرات منطقية لفهم الفعل العمومي وتفسيره والعمل على خلق نموذج من الحكم التشاركي[16].

**الفرع الثاني: مفهوم التنمية المحلية.**

تعد التنمية هدفاً أساسياً تسعى جميع الدول والحكومات إلى تحقيقها، وذلك لما تكتسيه من أهمية بالغة في التأثير على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية منها بصفة خاصة. ووفقاً لهذه الأهمية كانت التنمية ولا تزال الشغل الشاغل للعديد من المفكرين من اقتصاديين واجتماعيين، وكذلك رجال السياسة في تبني الأساليب والمناهج اللائقة والمؤدية إلى التجسيد الفعلي لأهداف التنمية.

---

[14] – عارف نصر محمد، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، المركز العالمي للدراسات السياسية، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 32.

[15] – سراغني بوزيد، المرجع السابق، ص 516.

[16] – مغربي فريال، المرجع السابق، ص 556.

ويرجع الاهتمام المتزايد لموضوع التنمية إلى حجم الهوة الإنمائية بين الدول المتقدمة والمتخلفة والتي نتج عنها سياسة الهيمنة والتبعية التي فرضتها الدول المتقدمة على حساب الدول المتخلفة، مما جعل هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق تنمية تضمن لها استقراراً اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً[17]، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر فهي حالياً تسعى إلى تحقيق التنمية على المستوى الوطني والمحلي معاً.

ومنه، سنقوم في هذا الفرع بتحديد تعريف التنمية المحلية (أولاً)، ثم من هذا التعريف نستنتج خصائصها (ثانياً)، وأخيراً نوضح أهدافها (ثالثاً).

**أولاً: تعريف التنمية المحلية.**

نظراً لاختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية للباحثين والمفكرين الذين تناولوا مفهوم التنمية المحلية أو ما يصطلح عليها بتنمية المجتمع المحلي، أدى إلى تعدد وتنوع التعاريف الخاصة بها والتي يمكن ذكر البعض منها[18]:

تعرف التنمية المحلية على أنها: عملية لتشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر معنى معتمدين في ذلك على أنفسهم، لمعالجة مشاكلهم.

يرتكز هذا التعريف على العناصر التالية:

1-هي عملية تتسم بالاستمرارية وليس مجرد حادث مؤقت.

2-تركز على العنصر البشري.

3-مدخل ديناميكي لمواجهة المشاكل.

كما ينظر للتنمية المحلية على أنها عبارة عن عملية تشاركية بين الأفراد على المستوى المحلي والحكومة في مختلف المجالات لتحسين مستوى معيشتهم وتحسين نوعية الحياة التي يعيشونها.

ومنه، فهي عملية تنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما من خلال تعبئة وتنسيق الموارد والطاقات والناتجة عن جهود شعبها.

---

[17] -خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مقال منشور بمجلة الباحث، العدد 09، سنة 2011، ص 203.

[18] - مغربي فريال، المرجع السابق، ص 556.

إذن تعد التنمية المحلية من خلال هذا التعريف عبارة عن عملية تشارك فيها مختلف الموارد المادية كانت والبشرية على المستوى المحلي من أجل الارتقاء بمستوى الحياة بها.

وبالتالي فهي العملية التي من خلالها يتم التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمبادرات المتعددة في جميع أنحاء إقليم معين (الفضاء) لتحسين ظروف الحياة من خلال الاكتفاء الذاتي الذي يقوم على التنويع والتكامل بين الأنشطة[19].

وعليه فإن التنمية المحلية في الجزائر يقصد بها مايلي: تكفل الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة بترقية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بالمواطن المحلي، وذلك ضمن برنامج منسجم ومستدام ذو أمد قصير ومتوسط وبعيد.

وإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين ومشاركة المواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، إذ عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية ضمن منظومة شاملة ومتكاملة[20].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن التنمية المحلية هي: عملية التحسين والتطوير المستمر الذي يتم بشكل قاعدي من الأسفل بإعطاء الأولوية للاحتياجات ورغبات المجتمع المحلي والتي تقوم على أساس المشاركة والتعاون الفعال بين المواطنين المحلين والهيئات الحكومية من أجل الوصول إلى رفع مستوى معيشتهم في مختلف المجالات اقتصادياً واجتماعياً ثقافياً وسياسياً[21].

**ثانياً: خصائص التنمية المحلية.**

1-لا تخص عملية التنمية المحلية بجانب واحد من جوانب الحياة بل هي عملية شاملة للنهوض بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

2-عملية التنمية المحلية تتطلب وجود قيادة معدة ومدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي.

3- نظراً لتنوع وتعدد الاحتياجات تسعى إلى حل المشكلات الطارئة.

4-الاهتمام باستثمار الموارد المادية والبشرية المتوفرة بالمجتمع المحلي والتي يمكن توفيرها.

---

[19] – مغربي فريال، المرجع السابق، ص 557.

[20] – بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية –دراسة حالة البلدية–،رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011، ص 77.

[21] – مغربي فريال، نفس المرجع ، ص 557.

5–العمل على اكتشاف القيادات وتنمية قدراتها على تحمل المسؤولية.

6–المشاركة مبدأ أساسي ورئيسي لكافة العمليات التي تقوم بها تنمية المجتمع[22].

**ثالثاً: أهداف التنمية المحلية.**

تهدف التنمية المحلية إلى إشباع الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للأفراد، كما تسعى إلى حل المشكلات التي تواجههم، وتحسين وتطوير مستوى معيشتهم، وبمكن إجمال أهداف التنمية المحلية فيما يلي:

1–تحقيق أكبر قدر من الاستثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمراريتها، وذلك عن طريق استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فعالية وإيجابية.

2–تحقيق مستوى مادي في حياة المجتمع، ويتوقف مدى هذا التحسن وعمقه على استعداد أعضاء المجتمع لتبني المشروعات التي تقام في مجتمعهم؛ بالإضافة إلى تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذه المشروعات التي يقرها أعضاء المجتمع.

3–زيادة وتنمية قدرات ومهارات المواطنين والسعي إلى تلبية احتياجاتهم والعمل على تحديد مشكلاتهم وتحقيق مستوى لائق للعيش اقتصادياً واجتماعياً.

4–تقديم الخدمات الفنية (المعونة الفنية) والإدارية لمواطني المجتمع المحلي بطرق تساعد على زيادة المشاركة والمبادرة في التصدي للمشكلات المحلية[23].

5–دمج وسائل البيئة والاقتصاد مع صنع القرار بحيث يتم تغيير الاتجاهات والأهداف والإجراءات المؤسساتية على كل المستويات المحلية والإقليمية بالقدر الذي يضمن بقاء الإنسان والطبيعة[24].

**المطلب الثاني: علاقة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية.**

---

[22] – مغربي فريال، المرجع السابق، ص 558 نقلاً عن محمد عبد الفتاح عبد الله، ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية: التقليدية والمستحدثة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص 27.

[23] –رحماني موسى، السبتي وسيلة،تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور اسلامي، مقال منشور بمجلة العلوم الانسانية، العدد 23، نوفمبر 2011، ص 295.

[24] –خميس خليل، المرجع السابق، ص 204.

تعد الديمقراطية التشاركية ذلك الإطار الذي تتحقق من خلاله العملية الممارستية، التعاونية والتشاورية بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية، بغية تحسين ظروف عيش المواطنين والدفاع عن حرياتهم وتمكينهم من الحقوق الأساسية، ومن التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتؤمن فيها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، ترسى فيها دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة[25].

ومنه تتجسد التنمية المحلية في إطار المقاربة التشاركية من خلال المواطن (الفرع الأول)، ومنظمات المجتمع المدني (الفرع الثاني).

**الفرع الأول: المواطن.**

يعد المواطن فاعل أساسي من فواعل الديمقراطية التشاركية تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، ونواة القطاع الخاص، به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزاً للخيارات التمثيلية بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة الذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية. فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية المادية منها والمعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية، وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادراً على تأدية واجباته من الخدمة العمومية[26].

ومنه، لقد أثبتت التجربة أن أي عملية تنموية لن تنجح مادام العنصر البشري المعني بالعملية لم يشارك فيها، أو شارك فيها بشكل محدود لايرقى للمستوى المطلوب. فالمواطن هو أساس عملية التنمية لذلك لابد من إشراكه فعلياً في جميع السياسات العمومية على اعتبار أنه المعني بها[27].

**الفرع الثاني: منظمات المجتمع المدني.**

---

[25] –مغربي فريال، المرجع السابق، ص ص 559–560.

[26] – بن الشيخ عصام، سويقات الأمين، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي: حالة الجزائر والمغرب في: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد، الأردن، سنة 2015، ص 70.

[27] – لصلج نوال، المرجع السابق، ص 204.

تعتبر منظمات المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية ذات الدور الفعال في دعم التدبير العقلاني للموارد والمشاريع التنموية على المستوى المحلي والمتمثلة في الجمعيات النسوية، الاتحادات الطلابية، الجمعيات الثقافية وغيرها من الجمعيات التي تعد من القنوات المشاركة العاملة على تشكيل رأي عام ضاغط على الحكومة عبر الربط مابين المواطن والجهاز السياسي بتجميع المطالب الشعبية والتعبير عن الإرادات والمواقف الفردية لهؤلاء[28].

وهو بذلك يعزز الجودة السياسية التي تعنى ببناء نظام حكم قائم على الأداء الفعال والعقلانية والشفافية واحترام حقوق الانسان والتداول على السلطة القائمة على أسس الحكم الراشد مع تعزيز الرأي العام وتوضيح المطالب المجتمعية مع تأسيس ثقافة مدنية ووعي سياسي[29].

ترقية وتنشيط العمل الجمعوي في ميدان التنمية المحلية وذلك بحكم مساهمتها في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها كما تساعد في تفادي التصادم الناجم أحياناً عن تعارض المقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي، إضافة إلى أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع وكذا فعاليتها[30].

ترسيخ ثقافة المقاربة في علاقة الإدارة بالمواطن عبر فتح المجال له في صنع القرار السياسي والسياسات العامة، مناقشتها والمشاركة في التعبير عن رأيه بحرية، فهي تشكل عملية اجتماعية تتخلل كافة جوانب الحياة السياسية، إذ تلعب دوراً محورياً وأساسياً في مختلف مراحل العملية السياسية على مستوى النظام السياسي ومؤسساته من جهة، كما تؤثر في مختلف أبنية النسق الاجتماعي عبر المشاركة التي من شأنها زيادة حجم الفوائد المشبعة لحاجات الجماهير ورغباتهم من جهة أخرى[31].

ومنه، فإن منظمات المجتمع المدني في الجزائر لاتقل أهمية عن دور المواطن في تحقيق الديمقراطية التشاركية وتفعيلها، فهي توفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام نابعة من الإرادة الحرة وليس من التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة، ومن خلالها تتم المساهمة في تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية بشكل يقلل العبء على الحكومة[32].

---

[28] – مغربي فريال، المرجع السابق، ص 560.

[29] – بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية، مقال منشور بمجلة المفكر، العدد 12، مارس 2015، ص 91.

[30] – زياني صالح، المرجع السابق، ص 59.

[31] – عبد الكريم هشام، دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2012–2013، ص 53.

[32] – لصلج نوال، المرجع السابق، ص ص 216–217.

وفي الأخير يمكننا القول بأن الديمقراطية التشاركية تؤدي إلى ضمان احترام كرامة الناس وحقوقهم وحرياتهم، مشاركتهم في اتخاذ القرارات وإخضاع صانعي تلك السياسات إلى المساءلة مع إرساء قواعد وممارسات عادلة تحكم مختلف التفاعلات الاجتماعية، في إطار تكريس آليات الحكم الراشد الكافل لكل هذه المشاركات والممارسات في الحقوق والحريات الأساسية ومنه تتاح فرص أفضل للقضاء على المشكلات الأساسية كالفقر، البطالة مثلاً مع إرساء إجراءات وآليات تتسم بالكفاءة، فما يفرضه هذا المفهوم من حرية ومشاركة من قدرة على عمل جمعوي منظم يعد في حقيقته قاطرة التقدم والتنمية[33].

**المبحث الثاني: ماهية المجتمع المدني.**

يعد مصطلح المجتمع المدني من المصطلحات الأكثر تداولا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي و السياسي و الاجتماعي، محليا و دوليا نظرا للدور المحوري الذي يلعبه إلى جانب الدولة في بناء المجتمع، و مؤسسات الدولة.

كما أصبح معيارا لمدى تمتع الأنظمة السياسية بالمنهج الديمقراطي فلأنظمة المنغلقة و خاصة الاشتراكية منها، تكون فيها آلية المجتمع المدني معطلة لما يشكله من خطر على سيطرة هذه المنظمات على المواطنين على حساب السلطة السياسية[34].

وفي الجزائر ارتبط ظهور مصطلح المجتمع المدني مع تحول النظام السياسي نحو التعددية بعد إقرار فتح المجال للجمعيات بموجب دستور 1989 بما فيها الجمعيات ذات الطابع السياسي و الثقافي

و الاجتماعي و النقابات و الجرائد المستقلة.

و رغم سلبيات هذا التحول السريع فلم يتم التراجع عن هذا المكسب الديمقراطي حتى في دستور 1996 حيث كرسه هذا الأخير في المواد 41 و 42 و 43 منه باستثناء تلك القيود القانونية التي وضعها المؤسس الدستوري لإنشاء هذه الجمعيات[35]. وهو ما يدل على أن هناك تأثير متبادل بين التنمية و النظام السياسي من جهة، و بين التنمية و الديمقراطية من جهة أخرى و هو ما يعني العلاقة المباشرة بين المشاركة الفاعلة و التنمية.

---

[33] – مغربي فريال، المرجع السابق، ص 561.

[34] – حمدي مريم، المرجع السابق، ص 156.

[35] – بوكرا ادريس، نظام اعتماد الأحزاب السياسية طبقا للأمر رقم 09–97 والمتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية بين الحرية والتقييد، مجلة ادارة – المدرسة الوطنية للادارة–الجزائر ، العدد 33، ص48.

وعلى المستوى المحلي يكون دور المجتمع المدني أكثر تأثيرا و فاعلية في التنمية المحلية، بحكم الاتصال المباشر بين السلطة من جهة، و المواطنين من جهة أخرى هذا شريطة وضع تحديد دقيق و إطار منظم للمجتمع المدني من خلال مفهومه[36] (المطلب الأول)، وبما أن مفهوم المجتمع المدني تأثر بانتشار ظاهرة العولمة من خلال امتداد نشاطه إلى المستوى الدولي، فإننا سنحاول تقييم تجربة إشراك الجمعيات المدنية الجزائرية في التنمية المحلية من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم الجمعيات في التنمية(المطلب الثاني).

**المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني**

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المجتمع المدني بصفة عامة، ثم نتحدث عن تعريفه في الجزائر بصفة خاصة (الفرع الأول)، بالإضافة إلى ذلك نتناول خصائصه بصفة عامة (الفرع الثاني).

**الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني.**

قبل الولوج إلى تعريف المجتمع المدني، ينبغي الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني ظهر إلى الوجود في أوربا خلال نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر، لينتقل بعد ذلك إلى أمريكا الشمالية. وبعد احتلاله مركز الصدارة في نظريات التغير الاجتماعي لما يقرب قرنا من الزمن سجل المفهوم تراجعا وانسحابا لما يقرب من نصف القرن، ليشهد عودة متدرجة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تكثفت في بداية التسعينيات إثر تحولات دول أوربا الشرقية. وكما كان بروزه لأول مرة مصاحبا لحركة اجتماعية تغييرية واسعة، فإن فترات المد والجزر التي عرفها هذا المفهوم على امتداد تاريخه يمكن أن تنبئ عن طبيعة واتجاه التحولات التي تعرفها المجتمعات التي يتموقع فيها هذا المفهوم.

ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأنه في ظل التحولات الإيديولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية المتسارعة ، فرض مصطلح المجتمع المدني نفسه على المنظومة القانونية كأداة إنسانية و مجتمعية– وطنية و دولية على السواء في بعث التنمية الشاملة. و جاء كتأكيد على ما يسمى بعولمة القيم الديمقراطية[37]. نظرا لارتباط التنمية بالمشاركة من جهة و توسع مفهوم المشاركة و ارتباطها بالمجتمع المفتوح الديمقراطي ليشمل معنى المشاركة كافة أطياف المجتمع المنظم عن طريق الجمعيات التي أصبحت وسيلة لتدبير الشأن المحلي و الوطني حيث يمكن

---

[36] –غزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2009–2010، ص 41.

[37] – بوحنية قوي، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، المنعقد يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، بكلية الحقوق، جامعة حسين بن علي، الشلف، ص03.

لهذه المنظمات تحديد احتياجات و أهداف المجتمع المحلي وجعل القرارات المركزية مبنية على تطلعات و آراء الأطراف المعنية[38].

و بما أن مسألة التعريف تختلف حسب مجال استعمال منظمات المجتمع المدني ( علم الاجتماع، القانون، السياسة و غيرها...) فلن نخوض في تاريخ نشأة المجتمع المدني ولا في دوره من الناحية الاجتماعية و تطوره في إطار التنمية البشرية و الاختلافات الفقهية حول تعريفه، إنما نهدف إلى وضع تعريف شامل يسمح لنا بتوضيح العلاقة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية و الديمقراطية[39].

وفي هذا الإطار يمكن أن نورد التعريف الذي جاء في ندوة المجتمع المدني المنظمة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 على أنه:" يقصد بمنظمات المجتمع المدني المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن السلطة لتحقيق أغراض متعددة منها المشاركة في صنع القرار السياسي و الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية..." [40]

وترى أماني قنديل أن المجتمع المدني هو "مجموعة المنظمات التي تنبع عن إرادة و مبادرات المواطنين الخاصة. و تحتل موقعا وسطا بين مشروعات القطاع الخاص و المؤسسات الحكومية و تهدف إلى تحقيق النفع العام".

ومنه تكمن أهمية المجتمع المدني بصفة عامة في:

1-مراقبة السلطة السياسية بعدم تعديها عن الحقوق الفردية و المدنية.

2-أنه وسيط بين الدولة و المجتمع لتقريب وجهات النظر والحيلولة دون تحولها إلى عنف.

3-المشاركة في إدارة بعض المجالات التي تعجز الدولة عن إدارتها بحكم انشغالها بمهام أكبر.

وأهم إطار لهذه المشاركة هو الهيئات المحلية، فهدف منظمات المجتمع المدني ليست معارضة الدولة بقدر ما هو مساعدتها في تنمية المجتمع محليا و قطريا، ومنع هيمنتها واختراقها للدستور والقانون[41].

4-توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين.

---

[38] – زياني صالح، المرجع السابق، ص 56.

[39] –غزيز محمد الطاهر، المرجع السابق، ص 43.

[40] – شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية ، 2014-2015، ص27.

[41] –غزيز محمد الطاهر ، المرجع السابق، ص 44.

5-يعتبر فاعلا حقيقيا وشريك للدولة في تنمية المجتمع واتخاذ القرار.[42]

أما الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر هو الحديث عن الجمعيات، حتى أن الأستاذ الدكتور أمحند برقوق يذهب إلى تعريف المجتمع المدني على أنه:" مجمل الجمعيات الوظيفية وغير السياسية، النشطة والمبادرة والمستقلة والهادفة إلى تحقيق الصالح العام في مجتمع معين أو عدد من المجتمعات "[43]، فالجمعيات هي ضلع من أضلاع المجتمع المدني إلى جانب الأحزاب والنقابات والاتحادات المهنية وجمعيات أهلية، ومراكز بحثية تتحد وظائفها بالقيام بأعباء جديدة تتخطى الحدود النمطية بتداركها الفراغ والعجز الذي أوجدته المؤسسات الرسمية[44]، يعبر من خلالها المواطن على طموحاته وآرائه مما يشكل دعما للديمقراطية.

ومنه تكمن أهمية مشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي فيمايلي:

1-يعتبر الإطار الأنسب لتمثيل شرائح كبيرة من المواطنين يتقاسمون نفس الانشغالات المتعلقة بحياتهم اليومية، ويستطيعون من خلاله المشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بتسيير الشأن المحلي وتنفيذها، حيث يرى " مصطفى المناصيفي" أن مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار العمومي قد تكون أثناء صياغة القرار أو في مرحلة تنفيذه، أو هما معا[45].

2- يستطيع المجتمع المدني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي، يقول " الكسيس توكفيل": لابد من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة والقائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لدعم الديمقراطية وتحقيق غاياتها في اشراك النسبة الأكبر من المجتمع في مؤسسات الدولة أو مراقبتها"[46].

---

[42] – شاوش اخوان جهيدة، المرجع السابق، ص ص 74-92.

[43] – لصلج نوال، المرجع السابق، ص217.

[44] – عرفت المادة 02 من القانون العضوي رقم 12-06، المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية عدد02، المؤرخة في 15 جانفي 2012، الجمعية على أنها:" تجمع أشخاص طبعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة...".

[45] – مصطفى المناصيفي، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، مستمدة من الموقع التالي:
http/www.hespress.com/opinions/62646.html.

[46] – بونوة نادية، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيد وتقييم السياسات العامة، دراسة حالة الجزائر 1989-2009، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2009-2010، ص38.

3-إن تفعيل دور المجتمع المدني يتيح للسلطات المحلية إطارا ملائما للحوار وحل المشاكل اليومية للمواطن بشكل يساهم في دعم الثقة بينها وبين المواطنين.

4-إن مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات يؤدي إلى تجميع الطاقات وتبادل الآراء للوصول إلى الآليات المناسبة للتكفل بانشغالاتهم، وتضمينها في مطالب تتكفل هذه التنظيمات بتبليغها للجهات الرسمية، لتجسدها في مشاريعها ومخططاتها التنموية، مما يجعل هذه المخططات انعكاسا لمقترحات المواطنين ورغباتهم وتحظى بقبولهم.

5-إن مشاركة المجتمع المدني تعتبر شرطا أساسيا لإرساء قواعد الحكم الراشد باعتباره أحد أطراف الحكم الراشد وهي: الحكومة – القطاع الخاص- المجتمع المدني[47].

**الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني.**

و يتضح من خلال المفاهيم السابقة أنه لقيام منظمات المجتمع المدني يشترط توفر الأركان التالية:

**1- الفعل الإرادي الحر والطوعي:** أي أنه رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعا دون إكراه من طرف سلطة الدولة، إيمانا منهم بقدرتها على حماية مصالحهم والتعبير عنها بصدق وموضوعية.

**2- التنظيم الجماعي:** أي أنها تكون في شكل منظمات، جمعيات، مؤسسات، نوادي وأحزاب سياسية وهو ما يميزه عن باقي المجتمع.

**3- الـتزام أخلاقي سلوكي:** بالدفاع عن مبادئ المنظمة، و احترام حقوق الآخرين، أي تهتم بالدفاع عن قضايا معينة كالديمقراطية وحقوق الانسان.

4- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين، حيث يتشكل المجتمع المدني عموما، من فواعل اجتماعية، ثقافية، فكرية، طبقية، عقائدية وسياسية مختلفة ومتباينة، وفي أحيان كثيرة متضادة ومتضاربة الأهداف والمرامي.

5- عدم السعي للوصول للسلطة، فليس من أهدافه الوصول إلى السلطة، وإنما ينحصر دوره في مراقبتها والتأثير فيها، عن طريق دعم المترشح الذي يعد بتحقيق أهدافه والمحافظة على مكتسباته وتعظيمها.

6- الديناميكية والحيوية، التي من شأنها أن تضفي على نشاطه الفعالية والاستمرار[48].

---

[47] -سويقات أمين، المرجع السابق، ص 245.

[48] – سراغني بوزيد، المرجع السابق، ص 518.

7- الاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية عن السلطة، فبغير هذا سيظل المجتمع المدني تابعا للسلطة، غير أن هذه الاستقلالية نسبية وليست مطلقة، وهذا يعود لسببين: الأول هو أن هناك مساحة مشتركة بين المجتمع المدني والدولة يوجد فيها عدد من المنظمات، والسبب الثاني هو أنه لايمكن لأي طرف من الأطراف الفاعلة أن يدعي حاجته لأنه يكون متصلا بالأطراف الأخرى إذا أراد أن يكون فاعلا في مجاله، ولأن جميع العلاقات العضوية والوظيفية تتطلب التخلي عن جزء من الاستقلالية لإمكان التوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف. ولهذين السببين يجدر الحديث عن الاستقلالية النسبية للمجتمع المدني، مدركين أن الاستقلالية المطلقة ليست ممكنة ولاتعد من مصلحة أي من الأطراف.[49]

ومنه ان السلطة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني، من خلال وضع قوانين واضحة وقابلة للتطبيق تنظم عمله وتقدم حوافز له، وفي المقابل فإن على منظمات المجتمع المدني أن تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي[50].

**المطلب الثاني: تــجربة إشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية بمساهمة برنامج الاتحاد الأوروبي.**

تعتبر تجربة برنامج دعم الاتحاد الأوروبي للجمعيات الجزائرية في التنمية( programme d'appui aux associations algériennes de développement) من أهم مظاهر تأثير العولمة على مفهوم منظمات المجتمع المدني، وهو برنامج خاص يهدف إلى تمويل الجمعيات الناشطة في الجزائر وتشجيعها على المشاركة بفعالية في التنمية، تحت إشراف تجمع المنظمات غير الحكومية (ONG) حيث مرت هذه التجربة بمرحلتين: الأولى تتمثل في تعامل الاتحاد الأوروبي مباشرة مع الجمعيات الجزائرية (الفرع الأول)، أما الثانية فلقد تعامل فيها الاتحاد الأوروبي بصفة غير مباشرة مع الجمعيات الجزائرية (الفرع الثاني).

**الفرع الأول: البرنامج الأول للاتحاد الأوروبي المدعم للجمعيات الجزائرية.**

تتميز المرحلة الأولــى أو ما يسمى بالبرنامج الأول بتدخل الاتحاد الأوروبي مباشرة وتعامله مع الجمعيات في الجزائر دون وساطة من طرف الهيئات الحكومية ما عدا الاتفاقية المبرمجة مع وزارة الخارجية وسمي هذا البرنامج بـ: ONG 1 دخل حيز التنفيذ سنة 2002 واتخذ من جامعة وهران مقرا وحيدا له وخص 76 جمعية محلية في مختلف المجالات وعلى مستوى 32 ولاية حيث قدرت مساهمة الدولة بـ: 01 مليون أورو. ومن أسباب تعامل البرنامج الأوروبي مع الجمعيات مباشرة هو أنها تابعة للمنظمات غير الحكومية ولا تتعامل مع الحكومات خاصة في ظل انعدام الضمانات الديمقراطية والثقة مع السلطة الحاكمة.

**الفرع الثاني: البرنامج الثاني للاتحاد الأوروبي المدعم للجمعيات الجزائرية.**

---

[49] – شاوش اخوان جهيدة، المرجع السابق، ص85.

[50] – سراغني بوزيد، المرجع السابق، ص 518.

على إثر نجاح المرحلة الأولى تم الانتقال إلى المرحلة الثانية، حيث تم اعتماد برنامج إضافي سمي بـ: ONG2 لكن هذه المرة تحت وصاية وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) التابعة لوزارة التضامن طبقا للاتفاقية المبرمة في: 2006/01/07. حيث تم ترسيم 06 مناطق جهوية وهي: الجزائر (مقر مديرية المشروع)– عنابة – سيدي بلعباس – ورقلة – بشار – تيارت. وشرع في تنفيذ هذا البرنامج ابتداء من 2007/06/02 على ثلاثة مراحل، ومن أصل 3000 جمعية قدمت طلبات الاستفادة من دعم هذا البرنامج استفادت 121 جمعية فقط بعد استجابتها لدفتر الشروط المطلوب. منها جمعية وحيدة بورقلة و08 جمعيات بغرداية. كما أضيف برنامج خاص لتمويل مشاريع الجمعيات المشتركة التي لها نفس الأهداف وشمل 14 مشروعا[51].

من مزايا هذا البرنامج أنه يخلق الروح المقاولاتية لدى الجمعيات الخاصة بفرضه تقديم مساهمة من طرف الجمعية قدرها 20 % من قيمة المشروع الإجمالي[52]، كما يساهم في تقديم الاستشارات الفنية والتقنية والتكوين لصالح مديري هذه الجمعيات مما يؤهلهم للانخراط في برامج التنمية بصفة طوعية. كما أن قلة المستفيدين من هذا البرنامج توضح مدى الصرامة التي تتعامل بها المؤسسات المانحة مع الجمعيات إذ تستمر المتابعة والمراقبة حتى بعد نهاية المشروع[53].

كما أن معظم الجمعيات التي استفادت من هذا البرنامج أعادت تكييف نشاطها ومتطلبات التنمية المحلية مثل جمعية صناعة الزربية التقليدية بغرداية التي حولت هدفها إلى إعادة تأهيل المرأة الماكثة في البيت بتمكينها من وسائل وتجهيزات صناعة الزربية والاستفادة من عائدات هذا المنتوج لتحسين مستوى المعيشة لدى المرأة الماكثة في البيت. وكذلك جمعية تعلم فنون الغطس بعنابة التي حولت نشاطها وهدفها إلى تنظيف وحماية الشواطئ من التلوث. كما استفادت الجمعيات المشاركة في برنامج التمويل والكثير من الجمعيات الأخرى من برامج تكوينية في التسيير وإدارة الأعمال.

وهكذا يتضح الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية إذا تم إشراكها بفعالية ووفرت لها الوسائل المادية والتقنية اللازمة والتأطير البشري.

كما أن التجربة التي استفادت منها وكالة التنمية الاجتماعية في تسيير وإدارة مشاريع البرنامج الأوروبي يجب تثمينها وتحويلها إلى وكالة التنمية المحلية والاجتماعية في ظل غياب هيئة أو إدارة مستقلة خاصة بالتنمية المحلية مثل ما هو الحال في فرنسا[54].

**خاتمة:**

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا بأن الديمقراطية التشاركية هي إحدى مطالب الشعب كرسها الدستور الجزائري الحالي، حيث نص عليها صراحة في المادة 15 منه والتي جاء فيها مايلي:" تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية". ومنه فإن الديمقراطية التشاركية هي عملية تسعى إلى دمج جمهور

---

[51] – غزيز محمد الطاهر، المرجع السابق، ص ص 49–50.

[52] – وقد ساهمت بلدية ورقلة بتقديم جزء كبير من هذه النسبة لصالح الجمعية الوحيدة المستفيدة من الدعم من اعانة الجمعيات.

[53] – ونتيجة لذلك فقد تم إلغاء قرار الاستفادة لثلاثة جمعيات بعد عجزها عن إتمام المشروع وطلب منها استرداد مبلغ المنحة.

[54] – غزيز محمد الطاهر، المرجع السابق، ص 50.

المواطنين في الحياة السياسية وفتح المجال لهم للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف القضايا التي تهمهم ومتابعة مختلف المشاريع والمساهمة في تحقيقها. لكن مايعاب على هذه الشراكة القائمة بين الشعب والحكومة في مجال التنمية المحلية بالجزائر أنها مازالت في طور النشوء، ولم تنضج بعد وتتضح معالمها لتصبح نمطا واضحا في عجلة التنمية المحلية؛ أي أنها لتزال غير فعالة، لأنها ظهرت دون تخطيط سياسي مسبق بل بفعل الحاجة إليها فقط، نتيجة اتساع دور الدولة وعدم قدرتها لوحدها على تلبية جميع متطلبات المواطنين.

إذن فمن أجل الوصول إلى تنمية محلية فعالة لابد من أن تكون هناك منظومة تفاعلية وتشاركية بين مختلف الفواعل تقوم على أساس التعاون فيما بينهم. لأن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية تشاركية بين الدولة والمجتمع المدني، تهدف إلى تحسين أوضاع المواطنين ورفع مستواهم المعيشي في مختلف نواحي الحياة وذلك عن طريق إيجاد حلول للمشاكل التي يعانون منها.

وفي هذا الإطار نقدم مجموعة من التوصيات والاقتراحات تتمثل في:

1- العمل على تجسيد آليتي النقاش العام والاستفتاء المحلي في القانون الجزائري.

2- إعطاء دور أكبر للجمعيات في إعداد برامج التنمية المحلية.

3-تفعيل دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار على المستوى المحلي.

4- جعل التنمية المحلية ضمن الأولويات الوطنية.

وعليه نرجو من المؤسس الدستوري والمشرع الجزائري والسلطة التنظيمية أن يحدثوا تعديلات في المنظومة القانونية من أجل تجسيد الاقتراحات المقدمة.

## قائمة المراجع:


**I- المراجع العامة والمتخصصة:**

**1- المراجع العامة:**

* عارف نصر محمد، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، المركز العالمي للدراسات السياسية، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

**2-المراجع المتخصصة:**

*بن الشيخ عصام، سويقات الأمين، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي: حالة الجزائر والمغرب في: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد، الأردن، سنة 2015.

**II-الرسائل العلمية:**

**1- أطروحات دكتوراه:**

أ-عبد الكريم هشام، دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2012-2013.

ب- شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية ، 2014-2015.

**2- رسائل ماجستير:**

أ-بونوة نادية، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيد وتقييم السياسات العامة، دراسة حالة الجزائر 1989-2009، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2009-2010.

ب-بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية -دراسة حالة البلدية-،رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011.

ج-حمدي مريم، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2014-2015.

د-غزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2009-2010.

**III-المجلات:**

1-بوكرا ادريس، نظام اعتماد الأحزاب السياسية طبقا للأمر رقم 09-97 والمتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية بين الحرية والتقييد، مجلة ادارة – المدرسة الوطنية للادارة-الجزائر ، العدد 33.

2- بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية، مقال منشور بمجلة المفكر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 12، مارس 2015.

3- زياني صالح، تفعيل دور العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مقال منشور بمجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 04، أفريل 2009.

4- لصلج نوال، الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قراءة في قانون البلدية رقم 11-10، مقال منشور بمجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 46، سبتمبر 2018.

5- مغربي فريال، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية –المملكة المغربية نموذجاً–، مقال منشور بمجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 17، جوان 2018.

6- سويقات أمين، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية دراسة حالتي الجزائر والمغرب، مقال منشور بمجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17 جوان 2017.

7- سراغني بوزيد، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية، مقال منشور بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جانفي2016.

8-رحماني موسى، السبتي وسيلة،تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور اسلامي، مقال منشور بمجلة العلوم الانسانية، العدد 23، نوفمبر 2011.

9-خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مقال منشور بمجلة الباحث، العدد 09، سنة 2011.

**IV-الملتقيات:**

* بوحنية قوي، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، المنعقد يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، بكلية الحقوق، جامعة حسين بن علي، الشلف.

**V- النصوص القانونية:**

*القانون العضوي رقم 12-06، المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية عدد02، المؤرخة في 15 جانفي 2012.

VI- **مواقع الأنترنت:**

مصطفى المناصيفي، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، مستمدة من الموقع التالي: http/www.hespress.com/opinions/62646.html.